13 جانفي 2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
وتكنولوجيا المعلومات والاتصال
مكتب الإعلام والاتصال

بلاغ

اجتمع الدكتور توفيق الجلاصي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال صباح الاثنين 12 جانفي 2015 بمدينة المنستير خلال جلسة مطوّلة مع ممثلي طلبة معاهد ومدارس تكوين المهندسين والمعاهد التحضيرية للدراسات الهندسيّة المضربين عن الدروس وعن إجراء الامتحانات، وذلك للتباحث في أسباب تحركاتهم الاحتجاجية والمقترحات الكفيلة بإيجاد حلول عملية لها. وقد حضر الجلسة السيّد الطيّب النفزي والي المنستير وعدد من أعضاء مجلس نوّاب الشعب عن الجهة وسامي مسؤولي الوزارة والإطارات الجامعية بالمنستير.

كما عقد الدكتور توفيق الجلاصي بحضور والي الجهة وإطارات الوزارة المرافقين له بعد ظهر نفس اليوم وإلى غاية الساعات الأولى للمساء جلسة عمل جمعته بمديري معاهد ومدارس تكوين المهندسين ومديري المعاهد التحضيرية للدراسات الهندسيّة ، تم خلاله تبادل الآراء والمقترحات حول المطالب المطروحة.

وعلى إثر هذه اللقاءات، وسعيا منها إلى توفير الظروف الملائمة لعودة السّير العادي للدروس، وبناء على المشاورات التي تم إجراؤها مع مختلف الأطراف المتدخلة، فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال :

- تؤكد على مكانة التعليم العالي الخاص كمكوّن أساسي للمشهد الأكاديمي والبحثي في تونس، وكشريك في بناء منظومة تعليميّة وطنية تعمل على تحقيق الأهداف والبرامج التي يتم وضعها بصفة تشاركية.
- تحرص على النهوض بجودة التعليم العالي العمومي والخاص والارتقاء بمستواه إلى المعايير الدولية وأفضل التجارب المعتمدة بما يضمن تشغيليّة أكبر لخريّجيه واستجابة أكثر لحاجيات الاقتصاد الوطني.
- توضّح أن هناك إدراك جماعي بضرورة النهوض بمستوى التعليم العالي الخاص ومسايرته للمعايير الدولية المنظمة للمجال في القطاعين العمومي والخاص، وقد تم تكوين لجنة منذ سنة 2013، وتم تفعيل أشغالها في الفترة الأخيرة لإعداد مقترحات عمليّة في الغرض.
- تبلغ الرأي العام الطلابي بالقرارات التي تم اتخاذها بصفة تشاركية بين الطرف الوزاري والمديرين والأساتذة والطلبة، والتي تشمل :

1 – مراجعة كرّاس الشروط المتعلق بإسناد الرخص للتكوين الهندسي بالمؤسسات الخاصة وذلك بمشاركة كافة الأطراف المتدخلة في القطاع.

2 – إرجاء النظر في مطالب إحداث مؤسسات التعليم العالي الخاص في قطاع الهندسة إلى حين مراجعة كرّاس الشروط.

3 – تعزيز مراقبة احترام كراس الشروط الحالي والتقيّد بمقتضياته والتأكيد على تطبيق التراتيب القانونيّة.

4 – مراجعة معايير دخول الطلبة إلى المدارس الخاصة لتكوين المهندسين.

5 – تطوير منظومة التكوين الهندسي العمومي عبر دعم تجهيزات المدارس العليا العمومية وميزانياتها.

هذا، وتجدّد الوزارة دعوة طلبة معاهد ومدارس تكوين المهندسين والمعاهد التحضيرية للدراسات الهندسيّة إلى الرجوع إلى الدراسة وإجراء الامتحانات باعتبار التأثير السلبي لتوقف الدراسة على مستوى التكوين.